استفتاء أجرته منظمتان إنسانيتان.. وطرحته ( ) على أشخاص آخرين

بعد مـــرور عام على سقوط الديكتاتوريـــة.. ما الذي يضمن عـــدم عودتها مجدداً؟

علينا أن لا ننسى التاريخ.. كي لا نضطر إلى تكراره.. كما يقول سانتيانا

احمد السعداوي

ما الذي يمنع ويضمن عدم رجوع ديكتاتورية جديدة لحكم العراق؟ سؤال وجهته منظمتان انسانيتان تعملان في العراق لما يقارب الألف شخص في بغداد، وكذلك وجهته لي أنا، لكني بدلاً من الإجابة المباشرة ارتأيت تبني السؤال وتوجيهه من جديد إلى أشخاص آخرين، ثم تبين لي لاحقاً ان القائمين على الاستبيان أعفوني من هذه المهمة حين وضعوا الملف الكبير لعملهم بين يدي.

أوراق كثيرة وأجوبة متباينة، هناك من ذكر اسمه، وهناك من تحفظ على ذكر اسمه، وأثناء تقليبي للأوراق وجدت

من يضمن؟

في واحدة من أوراق الاستبيان كتب شخص دون ذكر اسمه: ليس هناك مهندس بارع في ألعاب السياسية ليقرأ الواقع السياسي القادم في العراق ولكن القادم بالنسبة للسلطة سيكون أهون ديكتاتورية من ديكتاتورية سابقة؟!

أما المنع والضمان فهما ما يحددهما السيناريو الأمريكي؟!

مواطن آخر لم يذكر اسمه أيضا قال إنه لا توجد ضمانات محددة. على خلفية مشكلة كبيرة. كما يقول، وهي أن الشعب العراقي قد تعود على نظام الوصاية؟!

والحل ينتظر.. أن تتولى الأمم المتحدة كل شيء في العراق.

مواطن آخر حدد إجابته وثبتها على شكل نقاط:

أولا: إنشاء نظام دستوري تعددي.. يضمن الديمقراطية ويوطد اللامركزية في نظام إدارة الدولة.

ثانيا: يتم انتخاب رئيس الدولة بالاقتراع المباشر ولمدة لا تزيد على أربع سنوات.

ثالثا: يكون هناك نظام برلماني منتخب لمجلس الشعب وبشكل دوري.

رابعا: تأسيس نظام رقابي صارم على المال العام يخدم تقليل الفساد الإداري.

هذه النقاط الأربع بدت لي حقا كافية بشكل كبير لتقليل فرص دكتاتورنا القادم بالظهور.

الشعب

هناك أجوبة ألقت بثقل المسؤولية على الشعب نفسه الذي سيتلقى آثار الديكتاتورية في حال ظهورها مجددا. لذا فعلى الشعب نفسه أن يعي دوره وحياته السياسية بشكل حقيقي، وفعال. كذلك المسؤولية تقع على الطيف الواسع من الأحزاب السياسية والحركات والمنظمات في المجتمع المدني.

آراء أخرى ركزت على دور القضاء واستقلاليته وكفاءته، كذلك ركزت على حرية الصحافة واعتبرتها المعيار الأهم لتقويم عمل السلطة ومراقبتها.

كما كتبت غفران القنادي.. إن الحرية وإعطاء الفرصة لكل العراقيين هو الضمان الحقيقي لعدم عودة الديكتاتورية، وقال صفاء التميمي لغة (كلرية) يرى أن السبيل إلى حيلولة دون ديكتاتورية هو بأن نحكم بما أنزل الله في قرآنه الكريم ونتبع سنته في الأرض متمثلة بأحكامه التي تفصل بين الحق والضلال، وكتب مواطن لم يذكر اسمه (الذي تريده أمريكا هو الذي يمشي)! وكتب آخر (لا شيء وأمريكا موجودة).

مواطن وقع باسم ضابط متقاعد رأى أن الانتخابات الحرة دون تدخل أجنبي ودول الجوار بالذات ستضمن بشكل كبير عدم عودة الديكتاتورية.

وكتب عدنان صبيح بعمق أنيق وحروف رشيقة (لا ضمان في هذه السياسات لأن الدكتاتورية أساس السياسة).

المثقفون

بعض من المثقفين المعروفين في الوسط الثقافي العراقي أدلوا بدلوهم، فهذا الشاعر حسين القاصد يقول إن لا شيء يمنع.. لأن الأرض خصبة لتقبل بذور الديكتاتورية.. ويوجز الكاتب مؤيد البصام إجابته بأربع نقاط.. بناء دولة وطنية.. تثقيف الوطن بمعنى الحرية المرتبطة بالمسؤولية.. نبذ الطائفية والعرقية.. إدخال تعاليم الديمقراطية في المنهاج الأولى للتربية والتعليم.

ويستند الروائي ناظم محمد إلى مقولة الفيلسوف سانتيانا البيضي، بها كلامه قد (من ينسى التاريخ عليه أن يكرره) ويقول أن دراسة أسباب ظهور الديكتاتوريات والسعي لمعالجتها، وإشراك الشعب بكل فئاته في العملية السياسية وعدم تركه كمتفرج.. قضايا مهمة لتجاوز حقبة الديكتاتورية. كما أكد أهمية خلق وعي عام.. ويعلق هذه المهمة على عاتق الجهات الثقافية.. وعموم الجهد الثقافي في البلد.

ويستطرد الكاتب والقاص محمد يونس بما يشبه التحليل لعمق الظاهرة الديكتاتورية فيستدل الى مقولة الكاتب الألباني إسماعيل كادريه (كل طاغية يصنع شعبا على شاكلته) ويقول إن الصنم إذا ما سقط فإنه يتشظى.. ويرى أن التشظي الأشد خطورة من الصنم نفسه لأنها محمية بالأنعمة منبعة.. ويركز على قضية التعويض كحالة سايكولوجية وهو يرى إجمالا أن الدكتاتورية كملحلة سياسية في ظل الواقع الجديد لن تكون عودتها سهلة أو ممكنة. لكنه يرى أنها ستعود في حدود الأنعمة والإمكانات والنفوذ الاجتماعي.

نتائج

ولكي نأخذ فكرة إجمالية عن النتائج الاحصائية لهذا الاستطلاع.. التقينا السيد هاتف فرحان رئيس جمعية المفصولين والمتضررين لاعتبارات سياسية، التي أجرت هذا الاستطلاع بالتعاون مع المركز الإعلامي لمنظمات حقوق الإنسان..

يقول السيد فرحان.. إن النتائج جاءت على النحو التالي.. (55%) يؤكدون عدم عودة الديكتاتورية مرتبط بدستور دائم مع وجود مؤسسات رقابية وضمانات لتطبيقه واعتبر (12%) أن الضمان الوحيد هو بقاء أمريكا.. وأكد (48%) دور منظمات المجتمع المدني في إشراك المجتمع بالسلطة، وأكد (85%) قضية الوحدة الوطنية والعمل على إزالة الخلافات من أجل مصلحة العراق. وأشار (26%) الى الدور الفاعل للأمم المتحدة، وحمل (12%) عدم التدخل الدولي والعربي ودول الجوار بذوبن العراق أهمية كبيرة في ضمان عدم عودة الديكتاتورية.

نحن

وأخيرا.. لو أجبت أنا على السؤال لذهبت رأسا إلى الجذور الاجتماعية والثقافية لظاهرة التسلط، والتي ما زالت موجودة في مجتمعنا ولم تختف مع زوال النظام فما زال الصنم مستمرا في وجودنا الاجتماعي منذ زمن يتجاوز وجود صدام حسين نفسه، وربما هو لم يفعل أكثر من ترسيخ فكرة الصنم وتكريسها، فهي ليست من اختراعه.

وأكاد أزعم أن كثيرين لا يتطبقون مع أنفسهم فكرة الرئيس/ الوطن، وما زالوا يبحثون عن الرئيس الأب القائد كي يخلصنا من أزماتنا ويحقق لنا أمانينا؟!

ولا أريد الزيادة على وجهات النظر التي عرضت جزءا يسيرا منها، ولكني أريد التأكيد على ذلك الجوب المكثف. نحن، نعم.. من نضمن عدم عودة الديكتاتورية إلى العراق.. وعلينا في البداية أن نصدق بذلك.

انتخاب المجلس البلدي لمحافظة الديوانية وتوزيع المهام بين أعضائه

الديوانية/محمد الفرطوسي

جرت في قاعة بلدية الديوانية انتخابات المجلس المحلي لمحافظة الديوانية التي شارك فيها رؤساء المجالس المحلية في الأقضية وأعضاء المجلس المحلي السابق للمحافظة وبحضور نائب محافظ الديوانية وممثلي منظمة RTI.

وعند فرز الأصوات فاز عشرون عضواً في المجلس بعدها عقدت جلسة العمل الأول لتوزيع المناصب وللهام حيث أسفرت عن فوز المحامي سلمان السيد جبار رئيساً للمجلس البلدي وليث علي مطر نائباً للرئيس والمحامي عبد النعم أبو طبيخ الناطق الرسمي باسم المجلس والسيدة شؤون المرأة، ووزعت باقي المناصب بين الأعضاء الآخرين.

وفي اجتماع طارئ للمجلس البلدي المنتخب تم استدعاء مدير الشرطة اللواء سلام جمعة ومدير المرور عبد طالب ومدير بلدية الديوانية عباس عبد مسلم ومدير الدفاع المدني، وممثل عن البيت الإسلامي وممثل الأحزاب السياسية وجرت مناقشة التجاوزات لحاصلة والحالات السلبية ووقع الخدمات في المحافظة ووضع الحلول اللازمة لها.

في ذكرى اغتيال رائد حقوق الإنسان العالمي مارتن لوثر كنك

الطريق مفتوح أمامنا للدفاع عن حقوق الإنسان العراقي

بغداد/ثابت نعمان

مرت خلال أيام الماضية وبالتحديد في (4) نيسان ذكرى اغتيال رائد حقوق الإنسان والمناضل ضد التمييز العنصري (مارتن لوثر كنك).. إن ترك هذا الإنسان هو ملك للإنسانية كلها فحركته لم تقتصر على النضال ضد التمييز العنصري فحسب فلقد دفع عن الفقراء والمستضعفين وعن الحرية في العالم كله بعد أن وضف لوائح حقوق الإنسان الدولية ومبادئ الدين السيحي لدعم دعوته ونضاله وساعده في ذلك شخصيته القيادية الثورة.

حياته

ولد مارتن لوثر كنج في (1929/1/15)، درس اللاهوت وحصل على درجة الدكتوراه، وأصبح قسيساً في مدينة أتلانتا، بدأ مبكراً العمل في ميدان الدفاع عن حقوق الإنسان والنضال ضد التمييز العنصري. وتقدير أجهوده المتميزة في هذه الميادين ومن أجل السلام منح جائزة نوبل للسلام في تشرين الأول 1964. وبذلك كان أول أسود يحصل على هذه الجائزة الرفيعة، والتي تمثل اعترافاً عالمياً بدوره في مجال حقوق الإنسان والكفاح ضد التمييز العنصري..

أغتيل هذا الإنسان العظيم يوم (1968/4/4) بعد يوم واحد من إلقائه خطاباً أمام حشد من البيض والسود في أمريكا داعياً إلى تشديد الكفاح ضد كل القوانين التي تحد من حرية الإنسان وتكرس عبوديته..

وفي يوم (1983/10/2) (بعد خمسة عشر عاماً) وافق الكونغرس على اعتبار مارتن لوثر كنك واحداً من زعماء التاريخ الأمريكي كجورج واشنطن وأبراهام لنكولن ووضع تمثاله لنصفي مع تماثيل العظماء في الكونغرس الأمريكي.. كما وقرر الكونغرس اعتبار يوم مولده عيداً وطنياً..

دروس وعبر

يستطيع العاملون والناشطون في ميدان حقوق الإنسان أن يستمدوا من سيرة هذا الرجل النضالية دروساً وعبراً عديدة منها:

أولاً: إن صدور التشريعات والقوانين الخاصة بحقوق الإنسان، في أي بلد من العالم، لا يكفي وحده دون تثبيت هذه الحقوق كقناعات وفلسفة اجتماعية سائدة، ودون نضال مستمر ضد محاولات الالتفاف على هذه الحقوق والتشريعات وضد محاولات تشويهها.

ثانياً: إن العمل من أجل حقوق الإنسان هو عمل إنساني من الدرجة الأولى ومهما كان المجتمع متخلفاً في نظرته لهذه الحقوق والدافعين عنها فإنه سيأتي اليوم الذي يفتخر فيه هذا المجتمع برجاله ونسائه الذين عملوا وضحوا دفاعاً عن هذه الحقوق.

ثالثاً: إن القوى الظلامية والاستبدادية المتخلفة لن تتورع عن استخدام الأساليب الدنيئة كافة في محاربة منظمات حقوق الإنسان والعناصر الناشطة في هذا المجال.

رابعاً: إن مسيرة العمل من أجل حقوق الإنسان تكتسب يوماً بعد يوم المزيد من الأفراد والتجمعات، كلما زداد الوعي الاجتماعي العام، وكلما ترسخت الثقافة الإنسانية الحقيقية وتطور الوضع الاقتصادي والعلمي في البلاد.

خامساً: إن العمل في ميدان حقوق الإنسان يمكن أن تساهم فيه فئات وعناصر من الطبقات الاجتماعية كافة، حيث يمكن أن تسلب حقوق الفرد من أية طبقة اجتماعية كانت، لذلك يمكن أن نجد جميع الأفراد.. إن هذا الطريق مفتوح أمامهم للدفاع عن حقوق الإنسان.

*"لكل شخص حق في المشاركة الحرة في حياة المجتمع الثقافية، وفي الاستمتاع بالفنون، والإسهام في التقدم العلمي وفي الفوائد التي تنجم عنه."

نقيب المهندسين في ذي قار:

تنفيذ مشاريع الإعمار في المحافظة لا يمت للعمل الهندسي بصلة

الناصرية/حسين كريم العامل

أعلن نقيب المهندسين في محافظة ذي قار السيد إحسان محمد سعيد أن جميع المشاريع المنفذة في المحافظة لا تمت للعمل الهندسي والمواصفات العراقية بصلة ولا حتى بالأمانة والحفاظ على الثروة الوطنية والسمعة الطيبة.

وقال (لـ(الندى) لقد كانت لنا مخاطبات كثيرة بهذا الشأن مع الجهات ذات العلاقة بدأت منذ بداية تنفيذ مشاريع الإعمار في المحافظة لكن هذه الاعتراضات ذهبت أدراج الرياح فمراكز القوى تتصارع على المناصب فيما بينها وبعد أن تفشل المشاريع وتنكشف الأخطاء يطالبون بالتحقيق بكيفية التنفيذ. إن التناحر طال حتى أوساط الأكاديميين بما فيهم المهندسين مع شديد الأسف.

ولقد طالبت النقابة عبر حلقاتها النقاشية ومؤتمرها الأخير بإشراكها وإشراقها على الأعمال المنفذة في المدينة وأكدت دعوتها للتقيد بالمواصفات العراقية أثناء تنفيذ المشاريع وجرى الاتصال بالمؤسسات الهندسية لتحقيق هذا الغرض وتم التأكيد على هذا الأمر في المؤتمر الهندسي الذي عقدته النقابة يوم 2004/3/8 تحت شعار (بناء وإعمار البلد يتعزز بكفاءة ونزاهة العمل الهندسي الوطني) والذي ركز في أحد محاوره على نزاهة العمل الهندسي والمهندس العراقي وإخلاصه من خلال طرح الكثير من الإيجابيات التي يتصف بها هذا العمل على الساحة العراقية والعربية والعالمية كما تناول المؤتمر أيضاً التخطيط الحضري للمدن وناقش ارتفاع أسعار المواد الإنشائية واقتراح بدائل رخيصة عن مادة الطابوق.

وفي رد على سؤال يتعلق بطبيعة تشكيل النقابة وارتباطها بالمركز العام قال:

- إن ائتلاف المهندسين الموجود في بغداد أثر سلباً على نشاط المركز العام وكذلك أثرت الفروع المتفلفلة في أحزاب مجلس الحكم على اقتراح مما حدا بالمجلس إلى القيام بوقف الانتخابات وتجميد النشاطات لحين استلام السلطة ودعا الهيئات الانتقالية الحالية إلى العمل لحين تحقيق ذلك. وعموماً نقابتنا ترتبط بالمركز العام فطلبات الانتساب لا تتم إلا بموافقته على صحة التخرج ومعادلة الشهادة الهندسية وكذلك براءة الاختراع وإجازة الكاتب الاستشارية ومنها المكتب الاستشاري في ذي قار الذي له فحق بإعطاء استشارات وإشراف هندسي وله الحق بتنفيذ المشاريع الممولة من أعضاء هذا المكتب تحت مظلة النقابة.

---

(500) محام في الموصل يختارون ممثليهم بانتخابات حرة

الموصل/رعد الجماس

جرت الأول من نيسان الجاري في محكمة استئناف نينوى عملية انتخاب أعضاء لجنة تنتدب غرفة محامي محافظة نينوى بهدف تمثيل منتسبيها من المحامين والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم مع تنفيذ توجيهات نقابة محامي المركز العام في بغداد وقد شارك في هذه الممارسة قرابة (500) محام من عموم المحافظة لانتخاب (3) أعضاء يشكلون بدورهم لجنة تنتدب المحامين ويكون ارتباطهم مع نقابة محامي المقر العام وستنبثق عن هذه اللجنة لجان فرعية أخرى لمراقبة السلوك المهني للمحامين وعدم انتهاك شرف المهنة.

وقد تمخضت عملية فرز أصوات الناخبين لاختيار ممثليهم من المحامين عن انتخاب كل من المحامين (عز الدين الدولة وسليمان الطائي وخليل الحيالي) وستعقب هذه الخطوة خطوات أخرى لاحقة من أجل انتخاب أعضاء غرف محامي الأقضية والنواحي التابعة لمحافظة نينوى.

وصرح (لـ(الندى) المحامي مراحم الجبوري عضو مجلس نقابة المحامين المركز العام والمشرف على إجراء الانتخابات.. بأن هذه التجربة تعد الأولى من نوعها والتي تجري من خلالها انتخابات حرة ديمقراطية لاختيار ممثلين عن محامي محافظة نينوى وعلى عكس ما كان يجري سابقاً حيث يتم تعيين الممثلين بإجراء انتخابات شكلية ونحن نأمل من الرئيس الجدد القيام بواجبهم على أكمل وجه من أجل حقوق شرعية المحامين والمساهمة في ترسيخ المجتمع المدني العراقي الجديد.

زيارات تفتيشية ميدانية للمعمل والشركات

12306 مشروعاً مشمولاً بالضمان الاجتماعي في العراق

بغداد/سعدي السبع

حققت دائرة العمل والضمان الاجتماعي (212) زيارة تفتيشية للمشاريع المشمولة بالضمان الاجتماعي و(63) زيارة مماثلة للمشاريع غير المضمونة للوقوف على واقع حال تلك المشاريع تبعاً لتغيرات سوق العمل.

وقال السيد سامي إبراهيم علي المدير العام لدائرة العمل والضمان اجتماعي لـ(الندى): إن (23) بتنظيم زيارات ميدانية موزعة حسب المناطق لجغرافية لبيان مدى التزام أرباب العمل بالتشريعات والقوانين العمالية بما يضمن حقوق العمال وأطراف الانتاج كافة.

وأشار إلى أن عدد المشاريع المشمولة بالضمان الاجتماعي التي تم تسجيلها بلغ (12306) مشاريع في ما تم إحصاء 23589 مشروعاً يستخدم عاملاً واحداً أو عاملين ولا تنطبق عليه شروط الشمول بالضمان الاجتماعي التي حددها القانون بـ(6) عمال فأكثر.

وأوضح أن قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال أوجب على صاحب العمل أن يتحمل أجور اليوم الأول عند تعرض العامل للإصابة وما زاد على ذلك تدفعه الدائرة وعند المرض تدفع أجور ثلاثين يوماً في السنة وتتحمل الدائرة ما زاد على ذلك من تكاليف علاج فضلاً عن أجور العمليات الجراحية وتكاليف الأطراف الصناعية وأجور الدخول إلى المستشفى إلى جانب ذلك فإن للعامل المضمون حق استرداد رصيد ما دفعه من شركات الضمان إذا ترك الخدمة وله تكن تؤهله لنيل الراتب التقاعدي إذ تقوم بصرف مكافأة نهاية الخدمة بمعدل راتب شهر عن كل سنة خدمة.

ومن جهة أخرى ذكر السيد المدير العام أن عدد المشاريع الصناعية للقطاع الخاص التي تم تسجيلها بلغ 17650 مشروعاً تشمل مشاريع النصب والتشغيل والصيانة للأجهزة والمعدات والمكائن والمركبات وتبديل أجزائها العاطلة وكذلك المشاريع الحرفية التي تقدم الخدمات الكاملة لأعمال الصيانة والتصليح.